

من مقاطعة الافراد إلى مقاطعة الدولة •

★★ دائرة المعارف الصهيونية تقول :

المقاطعة الاقتصادية أهم أسلحة العرب لفتح إسرائيل !

□ ■ □

★★ وفي قرار صدر منذ ٤٥ عاماً .. ولا يزال سارياً حتى الآن :

الجامعة العربية تطلب من أعضائها «معاينة» كل هيئة أو منشأة أو شخص
عربي يتعامل مع إسرائيل .. فهل تعاقب حكومات التطبيع نفسها ؟!

□ ■ □

★ لماذا رفضت إنجلترا قبول إسرائيل في الأمم المتحدة .؟

★ وكيف تسببت الدول العربية في قبولها ؟!

□ ■ □

★ مندوب فرنسا يقول : «إسرائيل دولة .. بلا حدود» !!

★ ومندوب أمريكا يقول : «إسرائيل تشبه أمريكا في نشأتها الأولى» !

لسفنا الآن بصدده الحديث - تفصيلاً - عن دور أمريكا أو بريطانيا في غرس الكيان الصهيوني «شركة» في حلق العرب .

ولسنا - أيضاً - بصدده الحديث تفصيلاً ، عن حقيقة دور الحكام العرب في هزيمة الجيوش العربية ، في أول صدام مسلح لها مع الكيان الصهيوني . عقب الإعلان عن قيامه في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ .

ما نحن بصدده الآن - تحديداً - هو أسرار وحقائق مسيرة المقاطعة العربية لإسرائيل .. كسلاح مقاومة ضد الصهاينة الغزاة .. وكيف تحولت هذه المقاطعة من سلوك واجتهادات «أفراد عرب تجاه أفراد يهود» إلى قرارات محددة وملزمة للدول العربية بأفرادها ومؤسساتها - تجاه كيان صهيوني ملقق إسمه «دولة» إسرائيل .

★★

في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ .. أعلن الصهاينة الغزاة قيام "دولة" إسرائيل .. فوق أرض فلسطين .

وفي اليوم التالي مباشرة - أى في ١٥ مايو من نفس العام - دخلت الجيوش العربية فلسطين «لمساعدة شعبها» ، والتصدي لإحباط المؤامرة الصهيونية على الوطن العربي» .. هكذا قال حكامنا العرب وقتها .

وبعد قتال لم يستمر طويلاً .. وبينما كانت المعارك تتطور يومياً لصالح العرب - كما أوضحنا تفصيلاً في الفصل السابق - سارعت كل من أمريكا وبريطانيا ، باستخدام نفوذهما في الأمم المتحدة كالعادة واستصدرا قراراً دولياً من مجلس الأمن «إياه» .. يقضى بالوقف الفوري للقتال ، لمدة أربعة أسابيع «كهدنة مؤقتة» .. يلتقط فيها اليهود أنفاسهم ، ويستجلبون فيها الأسلحة والمعدات والمحاربين من الخارج ، وهو ما حدث فعلاً بشهادة مناحم بيجن وغيره - كما رأينا في الفصل السابق - حيث توقف القتال بالفعل في ١١ يونيو ١٩٤٨ .

وحيثما عاد القتال ثانياً في ٨ يوليو من نفس العام .. كانت الخيانات العربية هي الأخرى، قد فعلت فعلتها ، وانقلب كل شئ لصالح الصهاينة الغزاة .. وانسحبت الجيوش العربية من فلسطين «تجر أذيال الخيبة والعار» كما يقولون ١.

وانتهى القتال - في بداية عام ١٩٤٩ - بعقد سلسلة اتفاقيات «منفردة» للهدنة الدائمة بين كل من مصر ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان من ناحية .. وبين إسرائيل من ناحية أخرى .

وبالمناسبة : إذا كان اعتراف أمريكا «بدولة» إسرائيل .. كان سبباً رئيسياً في اعتراف عدد كبير من دول العالم بالكيان الصهيوني - كما أوضحنا في الفصل السابق أيضاً - فالموضوعية تقتضى أن نعتزف أيضاً بأن هذه الاتفاقيات «المنفردة» التي عقدها إسرائيل مع الدولة العربية ، والتي سميت وقتها باتفاقيات «الهدنة» .. كانت هي الأخرى سبباً رئيسياً ، ليس فقط في حصول إسرائيل على اعتراف بقية دول العالم بها .. وإنما أيضاً في انضمام إسرائيل إلى هيئة الأمم المتحدة ، بعد أن كان مجلس الأمن ، قد رفض قبولها .. في أول الأمر.

كيف .. ؟! أقول لكم .

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ .. أي في ذكرى مرور عام على قرار تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة .. كانت إسرائيل ، قد تقدمت بطلب رسمي لإنضمامها ، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة .

وبالطبع : أيدتها أمريكا على الفور بدعوى أن إسرائيل الوليدة «دولة محبة للسلام» .. هكذا قالت أمريكا وقتها متناسية أن إسرائيل هذه .. ما قامت أساساً ، وما عرفت طريقها إلى الوجود .. إلا بقتل أهل فلسطين ، ونهب وسلب واغتصاب حقوقهم المشروعة .

ولما عرض الطلب الإسرائيلي على مجلس الأمن ، تم رفضه في البداية ، تأسيساً على أنه لم يحصل إلا على تأييد خمس دول فقط، هي أمريكا ، والاتحاد السوفيتي ، وأوكرانيا ، والأرجنتين ، وكولومبيا .. بينما اعترضت عليه دولة واحدة هي سوريا .. وامتنعت عن التصويت الدول الخمس الباقية ، وهي بريطانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وكندا ، والصين .

وعملت بريطانيا امتناعها عن التصويت وقتها ، بأن «.. إسرائيل دولة ليس لها

حدود ثابتة» .. ورد مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة على ذلك بقوله أن «دولة إسرائيل تشبه بلادنا الأمريكية أيام نشأتها الأولى .. إذ لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية وقتها حدوداً معروفة، نظراً لوجود غابات كثيفة ، لم يكن الإنسان الأوروبى قد اكتشفها بعد» II

وعقب مندوب فرنسا على هذا التشبيه مؤكداً أنه «قياس مع الفارق ، ولا ينطبق على حالة إسرائيل .. لأن إسرائيل دولة محاطة ببلاد قديمة ومطروقة منذ فجر التاريخ .. وهى البلاد العربية المعروفة الموقع والحدود على عكس دولة إسرائيل التى لا أحد يعرف لها حدوداً ثابتة»^(١) . II

وعليه : تم رفض طلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة ، لأنها باعتراف بريطانيا ، وفرنسا «ليس لها حدوداً ثابتة» .

فلما وقعت إسرائيل - بعد ذلك - اتفاقيات الهدنة إياها .. بينها وبين الدول العربية زالت هذه الحجة ، وتأكد لدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، بأن إسرائيل قد غدت أمراً واقعاً يبرم العهود والاتفاقيات مع جاراتها من الدول العربية .. فى نفس الوقت الذى راحت فيه أمريكا تكشف جهودها ، وقامس ضغوطها على العديد من الدول الأخرى .. متعللة بأن حدود دولة إسرائيل «قد أصبحت معروفة بمقتضى خطوط الهدنة التى حددتها الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل والدول العربية .. حتى تم بالفعل قبول إسرائيل عضواً بهيئة الأمم المتحدة فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ .. وعلى أثر إنضمامها إلى المنظمة الدولية ، رفعت معظم دول العالم تحفظاتها السابقة .. واعترفت بدولة إسرائيل اعترافاً قانونياً كاملاً» .. هكذا يقول والتر إيتان مدير عام الخارجية الإسرائيلية وقتها ، على صفحة (١٧) من كتابه الهام «تاريخ الدبلوماسية فى إسرائيل» .

و.. نعود إلى مسيرة المقاطعة العربية .. للكيان الصهيونى .

يقول دكتور لوسمان «.. بتوقف العمليات العسكرية بين العرب واليهود .. أخذت نشاطات المقاطعة العربية لإسرائيل أهمية جديدة .. فقد كان عليها أن تنجز ما فشلت فيه الحملة العسكرية العربية فى انجازه .. واستبدلت الاشتباكات بحرب اقتصادية .. وبذلك تطور الصراع إلى مستوى جديد ، أشمل وأعم»^(٢) .

فهل كان ذلك صحيحاً ؟

(١) سياسة الامتعمار والصهيونية تجاه فلسطين - ص (٧٨٥) - د . حسن صبرى الحولى - مصدر سابق.
(٢) المقاطعة العربية لإسرائيل : دكتور لوسمان - مقاله منشور فى «المجلد العالمى لأبحاث الشرق الأوسط» - صفحة (١٠٥) - إبريل ١٩٧٢ .

يقول هانى الهندى : « فهم المقاطعة العربية على هذا التحوّل ليس دقيقاً .. ذلك لأن المقاطعة العربية كانت قائمة قبل قيام إسرائيل ، ثم تطورت بعد ظهور الدولة الصهيونية .. فضلاً عن أن الحرب الاقتصادية لم تكن هي البديل للعمل العسكري قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ أو بعده .. والصحيح هو أن للصراع ضد الصهاينة وجه اقتصادى وآخر عسكري .. وطبيعى أن يكون له أيضاً جانب سياسى »^(١) .

والصحيح أيضاً : هو أن فهم الصهاينة لجوهر المقاطعة العربية ، يكاد يكون أقرب إلى الحقيقة من فهم دكتور لوسمان نفسه .. ليس فقط لأن المقاطعة العربية ، أو الحرب الاقتصادية - كما يسميها لوسمان - لم تمنع قيام حروب عسكرية أخرى بين العرب والصهاينة .. وإنما لأن دائرة المعارف الصهيونية نفسها . ترى المقاطعة العربية على غير ما يراها واحد من أشهر كتاب الغرب ، هو الدكتور لوسمان .

وها هو المجلد الأول من دائرة المعارف الصهيونية على صفحة (٥٣) يقول أنه « خرقاً لاتفاقيات الهدنة المعقودة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩ .. فإن الدول العربية قد مارست منذ ذلك التاريخ ولا تزال ، مقاطعة اقتصادية منظمة لكل ما هو إسرائيلى .. وهذه المقاطعة العربية هي أهم أسلحة العرب لخنق إسرائيل وتدميرها .. وتسير إجراءاتها جنباً إلى جنب مع غارات العصابات العربية الإرهابية ، والحروب السياسية والعسكرية ، والتدخل المقصود فى استخدام إسرائيل لمواردها المائية .. بالإضافة إلى الأعمال العربية العدائية والتخريبية الأخرى تجاه إسرائيل » .

وها هو مصدر صهيونى آخر .

ها هو « القاموس السياسى العبرى للشرق الأوسط فى القرن العشرين » على صفحة (٢٥) يرى أن « المقاطعة العربية لإسرائيل قد تحولت بشكل آلى وميكانيكى فى عام ١٩٤٨ من مقاطعة العرب لليهود كأفراد .. إلى مقاطعة العرب كدول وأفراد لدولة إسرائيل نفسها .. ومنذ ذلك التاريخ ، وتحديدًا منذ بداية الخمسينات أصبح الإشراف على المكاتب الخاصة بالمقاطعة العربية من مسئولية جامعة الدول العربية وتحت إشرافها » .

نفس المفهوم تقريباً ، قالته الأوراق والمطبوعات الأولى للمقاطعة العربية الصادرة عن الجامعة نفسها .. حيث ترى أن هذه المقاطعة « هي وسيلة تهدف إلى المساهمة فى إحباط خطط الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على أسواق الوطن العربى وثرواته .. وبالتالي إلى انقاذ الصناعات العربية الناشئة من خطر الصناعات الإسرائيلية .. كما ترمى المقاطعة الاقتصادية أيضاً إلى تجميد اقتصاديات إسرائيل وخنقها ، ودفعها نحو التدهور ، حتى تستأصل هذه

(١) المقاطعة العربية لإسرائيل : هانى الهندى - سلسلة دراسات فلسطينية - صفحة (٨٣) - بيروت - مايو ١٩٧٥ .

الشوكة التي غرسها أعداء الأمة العربية في صميم القلب من وطن العرب»^(١) .

هذه - سرياً - هي المقاطعة العربية لإسرائيل كما تراها دوائر المعارف الصهيونية ومطبوعات الجامعة العربية .

وبسبب اندلاع القتال بين العرب وإسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ .. كانت لجان المقاطعة التابعة لجامعة الدول العربية .. قد توقفت .

وحيثما عاد مجلس الجامعة العربية للاتعداد .. ناقش من جديد قضية المقاطعة ، وانتهى الرأي إلى أنها « سلاح هام وضروري .. بل هي أمضى الأسلحة وأجداها للضغط على إسرائيل ومعاقتها والحد من قواها .. واحباط مخططاتها لابتلاع فلسطين والسيطرة على الأسواق العربية»^(٢) .. ولذلك اتخذ مجلس الجامعة في دورة انعقاده الرابع عشر بجلسة مايو ١٩٥١ قراراً شاملاً يقضى بإنشاء مكتب رئيسي للمقاطعة ، يكون مقره دمشق ، بالإضافة إلى مكاتب إقليمية أخرى في كل الدول العربية .. وهي التوصية التي كانت للجنة السياسية للجامعة قد اتخذتها في أغسطس ١٩٥٠ .. وذلك بهدف «القضاء على حركات التهريب إلى إسرائيل ، وإحكام مقاطعتها اقتصادياً»^(٣) .

الآن : تعالوا نستعرض معاً نص القرار الذي اتخذته مجلس الجامعة العربية في مايو ١٩٥١ .. لنذكر معاً أننا يمكن أن نعتبره محطة هامة ورئيسية في مسيرة المقاطعة العربية لإسرائيل .

القرار من تسعة بنود ويقول حرفياً :

● أولاً : وجوب الاسراع في تنفيذ مقترحات اللجنة السياسية التي اقترحتها في أغسطس ١٩٥٠ .. وذلك بإنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل ، والعمل على تحقيقها ، يرأسه مفوض عام يعينه الأمين العام للجامعة العربية ، ويعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط إتصال تعينه حكومته خلال شهرين على أن يتم تعيين المفوض العام خلال شهر واحد .. ويتم إنشاء الجهاز المشار إليه في هذا البند - خلال ثلاثة أشهر على الأكثر .

● ثانياً : ينشأ برياسة المفوض العام مكتب مركزي مقره دمشق ، وتكون مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب الاقليمية المختصة بشئون المقاطعة في كل دولة عربية لتنسيق تدابيرها

(١ ، ٢ ، ٣) «مقاطعة إسرائيل : قواعدها وأهدافها» - صفحة (٧) - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - منشورات المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل - دمشق - أغسطس ١٩٥٦ .

وأعمالها ، وتأمين إطاراد نشاطها واستمراره بإحكام .. وفاعلية .

●● ثالثاً : يدعو المفوض ضباط الاتصال لعقد اجتماعات برياسته كلما اقتضت الظروف فى المكان الذى يعينه المفوض فى حينه .

●● رابعاً : تقوم كل دولة من الدول العربية ، بإنشاء مكتب خاص فيها يعنى بجميع شئون المقاطعة ، ويكون مجهزاً بالموظفين والوسائل اللازمة تجهيزاً كافياً يمكنه من القيام بواجباته علي وجه واف بالقصد .

●● خامساً : تكون المكاتب فى الدول العربية على صلة وثيقة بالمفوض العام ، والمكتب المركزى لتزويدها بكل المعلومات اللازمة .. وتقوم بأعمالها وفقاً لتوجيهات المفوض العام ، وتحت إشرافه .

●● سادساً : تمنح دول الجامعة العربية للموظفين المذكورين جميع التسهيلات التى تيسر لهم القيام بواجباتهم بناء على طلب المفوض العام .

●● سابعاً : يقدم المفوض العام تقارير دورية مرة كل ثلاثة أشهر عن كافة شئون المقاطعة وعمل مكاتبها ، وموظفيها للأمانة العامة للجامعة ، التى تقوم بإبلاغها على الفور إلى حكومات الدول العربية وعرضها على مجلس الجامعة . كما يقدم إلى الأمانة العامة تقارير خاصة عن القضايا العارضة عند الإقتضاء ، أو عندما يطلب منه ذلك .. ويسلم المفوض على الفور نسخاً من هذه التقارير إلى ضباط الاتصال .

●● ثامناً : لما كان التعامل الاقتصادى مع بعض البلدان الأجنبية يتخذ واسطة لإجراء أعمال التهريب من وإلى إسرائيل .. فإن مجلس الجامعة يوصى جميع الحكومات العربية ، أن تبذل إهتماماً خاصاً بهذه الناحية ، وتعمل على تنظيم التصدير والاستيراد مع تلك البلدان الأجنبية ، واتخاذ غير ذلك من التدابير التى يكون من شأنها ما يضمن عدم التعامل مع إسرائيل عن طريق تلك البلدان .

●● تاسعاً : يوصى المجلس أيضاً بأن تبادر الدول الأعضاء فى الجامعة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية وتشريعية لتنفيذ ما تقدم ، ولزجر كل هيئة أو منشأة أو شخص يثبت عليه التعامل مع إسرائيل .. أو تسهيل هذا التعامل .. سواء كان هذا الشخص من رعايا الدولة ، أو من المقيمين بها .

★★★

هذا هو - بالضبط - القرار الذى اتخذته الدول العربية فى مايو ١٩٥١ نقلته لكم حرفياً من "مطبوعات الجامعة العربية"^(١) .. وهو كما نعلم لا يزال سارياً حتى الآن .. ولم يصدر عن الجامعة العربية «بعد» ما يليه .. أو يوقف سريانه حتى الآن ١١.

(١) «مقاطعة إسرائيل ، قواعدها وأهدافها» - صفحة (١٥ - ١٦) مصدر سابق .

ويعتضاه : قام المرحوم عبد الرحمن عزام ، وقت أن كان أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ، بتعيين اللواء وحيد شوقي - وهو مصري الجنسية - ليكون أول مفوض عام للمكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، ومعه بعض موظفي الأمانة العامة .. لمعاونته .

ونتيجة لبدء نشاط المكتب الرئيسي واتصالاته بالحكومات العربية .. تم أيضاً تشكيل المكاتب الاقليمية في الدول العربية ، وباشرت نشاطها على الفور .. بل وانعقد مؤتمرها «الأول» بالقاهرة في الفترة من (٣) إلى (١٢) نوفمبر ١٩٥١ تنفيذاً للقرار المشار إليه ، الذي كانت الجامعة العربية قد اتخذته في مايو ١٩٥١ ولا يزال سارياً حتى الآن .. كما قلنا !!

● وبالمناسبة : هذا القرار في بنده التاسع - كما رأيتم - يلزم حكومات الدول الأعضاء في الجامعة العربية «بزر كل من يثبت عليه التعامل مع إسرائيل ، أو تسهيل هذا التعامل ، سواء كان هذا الشخص من رعايا الدولة أو من المقيمين بها» . !!

فما العمل إذن .. والحكومات العربية نفسها هي التي تقوم «حالياً» بالتعامل مع إسرائيل «وتعاقب» من يقف ضد هذا التعامل أو يفضحه !!؟

ما العمل .. وحكوماتنا العربية «المحترمة» المفرمة باحترام الشرعية «الدولية» إياها .. تنتهك حالياً الشرعية «العربية» القبلانية .. وتتعامل مع إسرائيل .. في السروفي العلن !!؟ هل تلتزم حكوماتنا الموقرة ، بقرار الجامعة العربية «وتزجر» نفسها .. بنفسها ، إحتراماً للشرعية العربية .. بقدر حرصها على «حصار» ليبيا أو العراق إحتراماً للشرعية «الأمريكية» الشهيرة حالياً باسم الشرعية «الدولية» إياها .. هل تلتزم الحكومات العربية «بزر» نفسها .. بنفسها .. أم أن اتفاقيات «أوسلو .. وأخواتها» هي التي «تزرهم» !!؟

★★★

وبالمناسبة أيضاً : أمامي الآن جريدة الأهرام الصادرة في القاهرة يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٩٩٥ وعلى صفحاتها السادسة خبر نشرته معها كل صحف القاهرة عنوانه «كويتي يتبرع ببناء مستشفى في إسرائيل» !!

وتحت هذا العنوان .. يقول الخبر حرفياً : «تبرع أحد رجال الاعمال الكويتيين ببناء مستشفى في إسرائيل على نفقته الخاصة . وذكرت مجلة الطليعة الكويتية أن رجل الاعمال الكويتي محمد علي القتي ، والذي يملك شركة كبرى لصناعة الألومنيوم في الكويت ، سبق أن ألتقى مع شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي - وقتها - في إحدى الدول الأوروبية .. وأنه يحتفظ في مكتبه بالشركة بصورة له مع شيمون بيريز» . !!

انتهى الخبر الذي نشرته - أولاً - مجلة «الطليعة» الكويتية ، ونقلته عنها وكالات الأنباء .. ثم نشرته بعدها كل الصحف القاهرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٩٥ . !!

★★ وعلى رأي عبد الرحمن الأبنودي وعبد الله الروشيد : اللهم .. لا اعتراض . !!!

